

الولايات المتحدة الأمريكية: الحاجة إلى التأمل في مغزى اليوم العالمي لحقوق الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه "ينبغي على المسؤولين الأمريكيين التفكير بعمق في النهج الانتقائي الذي تتبعه بلادهم إزاء معايير العدالة والتزاهة، حيث من المقرر أن يُنفذ حكم الإعدام في شخصين في الولايات المتحدة يوم 10 ديسمبر/كانون الأول، الذي يوافق الذكرى الرابعة والخمسين لليوم العالمي لحقوق الإنسان". وأشارت المنظمة إلى أن خمسة أشخاص آخرين قد يُعدمون أيضاً في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الحالي.

ومضت المنظمة تقول إن "أكثر من نصف بلدان العالم قد تخلت عن أسلوب القتل بموجب أحكام قضائية، إذ أدركت مدى تناقضه مع الكرامة الإنسانية، وفشله في أن يكون له أثر رادع على وجه الخصوص، واحتمال أن ينطوي على أخطاء قاتلة لا يمكن إصلاحها".

وأضافت المنظمة قائلة إنه "على النقيض من ذلك الاتجاه، فقد أقدمت الولايات المتحدة، التي كثيراً ما تدعي أنها أكثر دول العالم تقدماً في مجال حقوق الإنسان، على إعدام ما يزيد عن 600 رجل وامرأة خلال العقد الماضي، وأعدم كثيرون منهم بالمخالفة لبعض المعايير الدولية". وأشارت المنظمة إلى أن الرئيس بوش وعد في وقت سابق من العام الحالي بأن "أمريكا ستظل على الدوام متمسكة بثبات بمطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض"، كما أكد وزير الخارجية كولن باول "أننا لن نتراخى في التزامنا بتعزيز قضية حقوق الإنسان".

وقد أُعدم ما يزيد عن 60 شخصاً في الولايات المتحدة خلال العام الحالي وحده، ومن بينهم شخص مريض عقلياً، وبعض الأشخاص الذين لم يتوفر لهم التمثيل القانوني الكافي، وسجناء ظلت إدانتهم موضع شكوك، ومواطن مكسيكي حُرّم من حقه في الاتصال بقنصلية بلاده، ومواطن باكستاني اختطف من باكستان على أيدي عملاء أمريكيين في تجاهل لضمانات حقوق الإنسان.

كما كان من بين الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام ثلاثة أطفال متهمين (كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة)، وهم الأطفال الوحيدون الذين أُعدموا في العالم خلال عام 2002، على حد علم منظمة العفو الدولية. ويمثل تنفيذ مثل هذه الإعدامات، والتي لم يبق في العالم من يقدم على ارتكابها تقريباً سوى الولايات المتحدة، انتهاكاً للقانون الدولي كما أداها المجتمع الدولي مراراً. ففي أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، أشارت "لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان" إلى أن حظر إعدام الأطفال هو معيار لا يجوز انتقاصه "ويتجاوز الحدود السياسية والأيدولوجية" ويمثل "معياراً عاماً للسلوك القويم".

ومضت منظمة العفو الدولية قائلة "عندما تصر أية دولة، ناهيك عن أن تكون دولةً بمثل قوة الولايات المتحدة، على أن تتبنى نهجاً انتقائياً إزاء المعايير الدولية، فإن ترابط وتكامل هذه المعايير يبدأ في التآكل. فما الذي يمنع

أية دولة أخرى مثلاً أن تعطي لنفسها الحق في ألا تلتزم سوى ببعض الأجزاء التي تلائم أغراضها من القانون الدولي لحقوق الإنسان؟"

وقد ظل موقف الولايات المتحدة من النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان مثار قلقٍ على مدار العام الماضي في مجالات أخرى غير عقوبة الإعدام:

- فخلال عام 2002، أجرت الولايات المتحدة اتصالاتٍ مع حكومات العالم وطلبت منها الدخول في اتفاقياتٍ تلتزم هذه الحكومات بعدم تسليم المواطنين الأمريكيين، المتهمين بارتكاب جرائم المذابح الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إلى المحكمة الجنائية الدولية التي شكّلت مؤخراً. وفي كثيرٍ من الحالات، هددت الحكومة الأمريكية بمنع المساعدات العسكرية عن الدول التي لا توافق على مثل هذا الإجراء.
 - ولا يزال أكثر من 600 معتقلٍ في قاعدة غوانتانامو البحرية يكتنف الغموض وضعهم القانوني، حيث يُحرمون من الاتصال بالحاميين أو الإحالة للمحاكم. ومضى على احتجاز بعضهم ما يقرب من عام دون أن تلوح في الأفق أية بادرةٍ على الإفراج عنهم أو تقديمهم للمحاكمة. وقد يمثل البعض الآخر أمام لجانٍ عسكرية تستخف بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتُعد ظروف احتجاز المعتقلين، في زنازين صغيرة طيلة 24 ساعة في اليوم تقريباً ودون أن تتاح لهم فرص الترييض، بمثابة نوعٍ من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تثير قلقاً شديداً على سلامة المعتقلين.
 - وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني، بعثت منظمة العفو الدولية برسالةٍ إلى الحكومة الأمريكية أعربت فيها عن قلقها بشأن ما يُحتمل أن يكون عملية إعدامٍ خارج نطاق القضاء استهدفت ستة أشخاص كانوا يستقلون سيارةً في اليمين، وزُعم أنهم كانوا هدفاً للقصف من طائرةٍ موجهةً آلياً تابعةً للمخابرات المركزية الأمريكية.
- والجدير بالذكر أنه في مثل هذا الوقت من العام الماضي، أعلن الرئيس جورج بوش أن يوم 10 ديسمبر/كانون الأول سيكون يوماً لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة، وأكد على أهمية تعزيز حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وعلى التزام الولايات المتحدة بالعدالة والكرامة الإنسانية.
- وتعليقاً على ذلك، قالت منظمة العفو الدولية إنه "بعد مضي عام، لا تزال هذه الكلمات مجرد عباراتٍ جوفاء، مع استمرار الأمريكيين في تنفيذ أحكام الإعدام، واستمرار النهج الانتقائي للولايات المتحدة إزاء المعايير الدولية". وأضافت المنظمة أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تدرك ما يمثله هذا النهج من خطرٍ على تقدم حقوق الإنسان في العالم، وما يلحقه من ضررٍ بسمعتها في الخارج.
- والشخصان اللذان تقرر إعدامهما يوم 10 ديسمبر/كانون الأول هما جيرى ماك كراكين، في أو كلاهوما، وديزموند كارتير، في نورث كارولينا. وقد يُعدم لينوري بوتوسن في فلوريدا اليوم إذا ما قرر القاضي أنه لائق عقلياً للإعدام. ومن المقرر إعدام جيمس كولبير، في تكساس، وجيسي وليامز، في المسيسيبي، يوم 11 ديسمبر/كانون الأول، وكذلك من المقرر إعدام أنتوني جونسون، في ألباما، وجاي نايل، في أو كلاهوما، حقناً بالسم يوم الخميس 12 ديسمبر/كانون الأول.